

وصولاً إلى الاستقرار المنشود. وفي موازاة ذلك، فإن «المسودة» تدعو إلى «فتح حوار جاد وفاعل مع الأطراف في كردستان من أجل الوصول إلى حلول تنفع واقع العراق وشعبه، ولا مانع من أن يكون برعاية أممية»، الأمر الذي يطرح تساؤلاً جدياً حول الهدف، خاصة إذا ما رُبط مع ما يتردد من إمكانية تحالف الصدر ومسعود البرزاني في الانتخابات المقبلة.

### ضربة... للحكيم

يطرح الصدر «حواراً شاملاً للمصالحة الوطنية» ووفق شروط محددة. ولعل الترجمة الفعلية لذلك، أن زعيم التيار الصدري يضرب مشروع «التسوية التاريخية» الذي يسوق له رئيس المجلس الإسلامي الأعلى عمار الحكيم. ورغم تفسير البعض بأن الصدر قد وجه ضربة قاضية للحكيم، فإن مصادر الأخير اعربت لـ «الأخبار» عن ترحيبها «بأي مبادرة تخدم الوضع في العراق»، مشيرة إلى أن «التسوية هي إطار عام لكل المبادرات، وكل ما يمكن تقديمه سيكون جزءاً منها، أو مطابقاً لها، بوصفها مشروع دولة وليست مشروعاً خاصاً لطائفة أو قومية».

ويشي عدد من بنود «المسودة» بأن الهدف هو استبدال الطبقة السياسية الموجودة، والقضاء على مشروع «الأغلبية السياسية» الذي يسعى إليه نائب رئيس الجمهورية نوري المالكي، والتوجه مباشرة إلى القواعد الشعبية، ومنظمات المجتمع المدني، وأصحاب الرأي، «على قاعدة شمولية لجميع الأديان والمذاهب والأقليات والتوجهات، وبرعاية علمائية»، وهو أمر استوضحته «الأخبار» من مصادر «التيار»، فردت بأن المقصود بها «المرجعية الدينية». وهذا ما يفرض سؤالاً: هل هناك تنسيق جدي مع المرجعية الدينية؟ خصوصاً أن الأخيرة تلتزم الصمت وترفض استقبال أي من القوى السياسية، علماً بأن أجواء المرجعية تقول: إن الصمت موقف بحث ذاته. وإلى أن يظهر الصدر تمسكه بـ «المسودة»، فإن متابعين للملف العراقي يترقبون الأيام المقبلة، ويتساءلون: «هل سيقبلي الصدر على سقف مطالبه العالية؟ أم سيعود عنها بطريقة أو بأخرى؟».

غربي الموصل، لقطع الطريق على مخطط أميركي هدفه وصل القواعد الأميركية المنتشرة في الوسط وفي الشمال الغربي للعراق، لتصبح متصلة بتلك الموجودة في الشمال الشرقي السوري، وهو أمر يعمل محور المقاومة على إفشاله.

«ثالثاً، التعزيز المستقبلي لخط الإمداد من إيران إلى سوريا، والذي يمر عبر العراق، بحيث تصبح فصائل «الحشد» مسؤولة عن تأمينه، وهو أمر يرفضه الصدر، باعتباره أنه سيعيد العراق إلى محور يسعى إلى إخراجها منه.

وتنسحب «مسودة» الصدر على إعادة تشكيل نظرة واقعية لعمل «الحشد» والفصائل «المقاومة»، وذلك عبر «دمج العناصر المنضبطة في الحشد مع القوات الأمنية»، و«جمع السلاح المتناثر في العراق وتسليمه إلى الدولة... وعلق جميع مقرات الفصائل المسلحة أو تحويلها

## نفت مصادر «التيار» خبر لقاء مقتدى الصدر بثامر السبهان في بيروت

إلى مؤسسات ثقافية أو مدنية أو اجتماعية أو إنسانية».

### أفق «المسودة»

وضمن سياق ما يبدو أنه يدفع البلاد باتجاه الخروج من الإصطفافات الإقليمية، فإن بنود «المسودة» تدعو إلى «فتح صندوق دولي لدعم حملة الإعمار... وفتح الأبواب أمام الشركات الأجنبية والاستثمارية من أجل إعادة البنى التحتية»، وتشكيل خلية دولية تعنى بحقوق الإنسان والأقليات لإزالة الانتهاكات والتعديبات الطائفية والعرقية»، إضافة إلى «إشراف أممي على العملية السياسية في المناطق المحررة»، و«اقتراح تأسيس مجلس أعلى لشؤون الأقليات في العراق». وهذا ما قد يعزز بمجمله الوجود الدولي في الساحة العراقية، ويسمح بإمكانية اختراقها، خصوصاً أن العراق، وفق تقديرات معظم القوى، لن يدخل «بعد داعش» في حالة الأمن والاستقرار بشكل مباشر، بل إن مخاضاً عسيراً ومخاطر كبرى ستبقى تحدد به،

تقدم «رؤية أولية للمرحلة المقبلة»، وتستند في شقها المتعلق بالخارج إلى «مبدأ النأي بالنفس عن المحاور المتنازعة في المنطقة»، والابتعاد عن «محور إيران، من دون أن يسقط حق شكرها لدورها الإيجابي في المرحلة السابقة».

عند هذا الحد تتقاطع معطيات المصادر المتابعة للشأن العراقي، بأن مبادرة الصدر ليست إلا «دمجاً وترتيباً» لأكثر من مشروع ورؤية لأطراف فاعلة ومؤثرة في الملف العراقي، تهدف إلى «إعادة بناء وترتيب البيت العراقي الداخلي، وتقعيد الدور الإيراني في العراق، بما يدفع البلاد أكثر باتجاه مسار البناء»، وهو ما تتبناه قيادة التيار الصدري، وفق مصادره.

ويحاول الصدر تحقيق توازن في تقديم «المسودة»، معتمداً على «سياسية العراق أولاً»، وهو أمر يستغربه عددٌ من أقطاب السياسة العراقية، الذين يرون أن العراق ما بعد الاحتلال الأميركي يدور في فلك محور المقاومة.

وهنا، يتساءل البعض عن صحة معلومة تسري في الأروقة السياسية الداخلية: «هل أن المسودة هي نتيجة اللقاء الذي عُقد في بيروت، مؤخراً، بين الصدر والوزير السعودي لشؤون دول الخليج ثامر السبهان، بهدف التوصل إلى رؤية مشتركة للعراق؟»، علماً بأن مصادر «التيار» تنفي خبر «لقاء السبهان في بيروت» بشكل قاطع.

### أين «الحشد»؟

لا ينحصر التصويب «الناعم» للصدر على الوجود الإيراني عند هذا الحد، بل هو يدعو إلى إعادة صياغة الدور المنوط بقوات «الحشد الشعبي» عند الحدود العراقية - السورية، وحصر تأمينها بواسطة الجيش و«قوات حرس الحدود». وهو كلام بررت مصادر «الحشد» صدوره عن الصدر بالآتي:

«أولاً، الإعلان المستمر لقيادة «الحشد» (أبو مهدي المهندس) عن إمكانية التوجه إلى سوريا حماية للعراق، خصوصاً أن المهندس وبعض قيادات «الحشد» مقرَّبون من الجنرال الإيراني قاسم سليمان، ويعملون وفق أجندة عملياتية مشتركة. ثانياً، تمسك «الحشد» بدفع إيراني، بتثبيت قاعدة استراتيجية في تلعفر،



# مشهدية جديدة

يبدو متصلاً في جوهره بـ «المسألة الكردية» واستقطاباتها جاء قبل يومين إعلان «المقاومة السورية» تعليق نشاطها الميداني، ورغم أن هذا النشاط لم يحظَ بفرصة كافية لترك بصمات واضحة غير أن إعلان انطلاقه «رسمياً» كان قد جاء في عز احتدام سباق السيطرة على الباب (الأخبار، العدد 3045). ولم يتطرق بيان «التعليق» إلى معركة الباب، لكنه أشار في الوقت نفسه إلى جملة أسباب من بينها «تسويق الجهات الفاعلة على الأرض». وثمة قطعة «بازل» أخرى وفدت إلى المشهد أمس، عبر التسريبات الصحفية التي تحدثت عن «توقف مساعدات CIA للجيش الحر». ورغم أن توقف هذه المساعدات يعود إلى الشهر الماضي غير أن توقيت تسريب هذه الأنباء على أبواب «جنيف 4» لا يبدو اعتباطياً. ويعزز ذلك أن إيقاف المساعدات جاء في حينها بمثابة «إشارة» تلففتها المجموعات المسلحة في حزم شن «جبهة النصرة»

زيارة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان إلى السعودية وبعد الحديث عن عودة الحرارة إلى خط «واشنطن - الرياض» كما إلى خط «واشنطن - أنقرة» قد يُكسبها خصوصية من نوع ما. وكان الجبير قد أكد في تصريحات صحفية أن «السعودية ودولا خليجية أخرى أبدت استعدادها للمشاركة المتحدة الأميركية» للقضاء على تنظيم «داعش». ويمكن إدراج هذا التفصيل أيضاً في سياق السباق غير المعلن الذي استعر أخيراً بين السعودية وبين الإمارات على حزب «حخص من كعكة الشمال» عبر التأثير في مسارات «الوحدات الكردية» وحلفائها العشائريين من مكونات «قسد» («الأخبار»، العدد 3107). وتأتي هذه المؤشرات وسط تزايد الاستقطاب في الشأن الكردي لا سيما مع الحديث المتزايد عن انخراط مُحتمل لقوات «البيشمركة» في الملف السوري. وعلى صعيد

الميداني عبر قضم مزيد من المناطق وتحريرها من تنظيم «داعش» سواء في ريف حلب الشرقي أو في ريف حمص الشرقي ومحيط تدمر. أما الخط الثاني، فسياسي قوامه مجاراة كل التحركات التفاوضية لا سيما في جنيف. في الوقت نفسه يبدو أن دمشق ترى في «مسار استانة» ما يجعله أجدر بالاهتمام، لا سيما أنه يضمن التعاطي مع أطراف فاعلة على الأرض فحسب. لكن مصدراً دبلوماسياً سورياً يؤكد لـ «الأخبار» أن «الاختلاف ليس في طبيعة التعاطي السوري، فنحن نتعاطى بجديّة كافية مع كل المسارات». المصدر يعزو الاختلاف بين المسارين إلى «أسباب كثيرة أخرى، من بينها أن المعارضة

السياسية لم تتفق حتى الآن على تمثيل موحد لها». وتأسيساً على ذلك لا يُبدي المصدر تفاؤلاً في أن يشهد «جنيف4» اختراقاً من نوع ما، لكنه يحرص في الوقت نفسه على تأكيد «التعاطي الإيجابي معه». وعلى النقيض، يرى عضو «منصة القاهرة» جهاد مقدسي أن حدوث اختراق ما هو أمر مرهون في الدرجة الأولى بتعاطي دمشق. يقول مقدسي لـ «الأخبار» إن «السلطة تبقى الطرف الأقدر على فتح النوافذ ومد اليد لتغيير المشهد، لأنها الطرف المطالب بالانفتاح والمضي بالحل السياسي جدياً». في الوقت ذاته يبدو الدبلوماسي السوري السابق حريصاً على الابتعاد عن النفاؤل أو التشاؤم، ويكتفي بالقول إنه «من الصعب توقع مجريات جنيف لأن المعلومات المتوافرة شحيحة عن الجلسة ومجريات الاجتماعات، إضافة إلى غياب منصة موسكو حتى الساعة».

## ترى دمشق، في «مسار استانة» ما يجعله أجدر بالاهتمام

السياسية لم تتفق حتى الآن على تمثيل موحد لها». وتأسيساً على ذلك لا يُبدي المصدر تفاؤلاً في أن يشهد «جنيف4» اختراقاً من نوع ما، لكنه يحرص في الوقت نفسه على تأكيد «التعاطي الإيجابي معه». وعلى النقيض، يرى عضو «منصة القاهرة» جهاد مقدسي أن حدوث اختراق ما هو أمر مرهون في الدرجة الأولى بتعاطي دمشق. يقول مقدسي لـ «الأخبار» إن «السلطة تبقى الطرف الأقدر على فتح النوافذ ومد اليد لتغيير المشهد، لأنها الطرف المطالب بالانفتاح والمضي بالحل السياسي جدياً». في الوقت ذاته يبدو الدبلوماسي السوري السابق حريصاً على الابتعاد عن النفاؤل أو التشاؤم، ويكتفي بالقول إنه «من الصعب توقع مجريات جنيف لأن المعلومات المتوافرة شحيحة عن الجلسة ومجريات الاجتماعات، إضافة إلى غياب منصة موسكو حتى الساعة».